

# أثر العوامل الاقتصادية في سقوط الدولة الأموية

للدكتور

سليمان بن ضفيدع الرحيلي

الأستاذ المشارك في قسم التاريخ والحضارة  
بكلية العلوم الاجتماعية بالرياض  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تألفت الدولة الأموية من عدة أقاليم عرفت بغناها، وقد ساهم فيه نصيبها الجيد من الأمطار، وكثرة أنهارها، وخصب أرضها، وتوسط موقعها، وخبرة أهلها الزراعية والتجارية، ويساعد على تحقيقه ويزيد فيه إذا ما استقر أمنها، وقلت ثوراتها وأمنت فتنتها وحسنت إدارتها ودق نظام جبايتها. ويظهر أن هناك تلازماً بين العوامل البشرية والطبيعية في حياة الدول، فإذا اختلت العلاقة بين هذه العوامل - والخلل يأتي في الغالب من قبل العوامل البشرية - فإن حياة تلك الدول تؤذن بالخطر فيعترى استقامة حالها اعوجاج وأمنها خوف وثباتها تغير إلى أن يطول بقاءها الزوال ونجمها الأفول وتصبح ذكراً بعد عين.

ودراسة أثر العوامل الاقتصادية في سقوط الدولة الأموية هنا ليست باعتبارها العامل الرئيسي في السقوط، بل ولا تنصدر عوامله أو تتبدل مكانها وإنما ساهمت فيه، وكانت من أسبابه في مرحلة النهاية، عندما اشتركت معها عوامل مختلفة، إلا أنها أيضاً لا يمكن أن تكون السبب المباشر الذي أنذر بالنهاية لأن غيرها تكون له الصدارة في مثل هذه الأحوال في تحديد سنوات سقوط الدول أو ميلاد قيامها، كالأسباب السياسية، ونشوب الحروب والنصر والهزيمة فيها، إلا أنها يكون لها أثر في الأرهاص له والمساعدة في تدعيم أسبابه الأخرى وتجيء هذه الدراسة لتتبع هذا الأثر ودراسته، مثلما عنيت دراسات كثيرة بتتبع الأسباب الأخرى وإبرازها. ذلك أن العوامل التي كانت تعمل عملها سراً وتحدث أثرها بالتدريج نحو النهاية متعددة ومختلفة.

وتشمل عناصر هذا الموضوع أثر جباية الخراج والجزية وسياسة الخلفاء الأمويين المتأخرين، وسياسة بعض الولاة وطرقهم في الجباية، وكثرة القطاعات

وجمع الأموال ومركز الدولة المالي<sup>(\*)</sup> وهي عناصر بالغة الأثر في حياة الدول ومجتمعاتها في كل وقت ، وتؤثر في معاشها ومصائرهما بما يعتريها من إصلاح ونجاح في إدارتها واستقرار أحوالها في الداخل والخارج ، وتؤثر فيها سياسة الدول ازدهارا أو كسادا . وقد اعترى تلك العناصر خلل أختلف في التطبيق والوسيلة عنه في صدر الدولة على الأقل فما مظاهر هذا الخلل وآثاره ؟

### أثر إدارة الخراج والجزية :

لقد ساءت إدارة جباية الخراج والجزية في بعض أقاليم الدولة الأموية مثل خراسان ومصر والمغرب ، وكان لذلك آثار على اقتصاد الدولة وعلى ولاء سكان تلك الأقاليم لها في فترات مختلفة من عهدها الأخير .

ويمثل إقليم خراسان نموذجا لما جرت عليه ، وجرت عليه سوء الإدارة المالية من قبل عمال الولاة وممثلهم قبل سياسة عمال الدولة وولاتها هناك حتى يرقى إلى سياسة بعض الخلفاء الأمويين أنفسهم ، فالجباة المحليون في أقاليم خراسان وبلاد ماوراء النهر لم يكونوا من موظفي الدولة الرسميين ، بل لم يكونوا من العرب ، وإنما هم من الرؤساء والأمراء والنبلاء وغيرهم من عظماء العجم ممن كان لهم جاه وسلطان في تلك المناطق ، وعرفوا باسم الدهاقين والمارازبة<sup>(١)</sup> . وقد كان هؤلاء متمكنين في مدنهم وأقاليمهم فصالحوا عمال الدولة على أموال يدفعونها لهم ، وفي سبيل توفير ذلك يقوم الدهاقين بجبايتها من الناس هناك جزية عن الرؤوس وخراجا عن الأرض التي تحت سلطتهم ، وبطبيعة الحال وضع هؤلاء في اعتبارهم مصلحتهم في الجباية<sup>(٢)</sup> . وكلفوا الناس أضعاف ماصولحوا عليه من أموال ليعود الباقي إلى القائمين عليها ، أما الدولة أو عمالها فلا يعطون إلا ما صولحوا عليه

(\*) هناك عناصر أخرى في هذا المجال مثل العطاء وأثر التجارة وطرقها والوساطة فيها وسوف يفرد لها بحث مستقل فيما بعد .

(١) الطبري ج ٧ ص ٥٦ .

(٢) الدوري نظام الضرائب في خراسان في صدر الإسلام . مجلة المجمع العلمي العراقي - بغداد - ١٩٦٤ م - مجلد ١١ ص ٨٠ .

وبالتأكيد أقل مما جبي جزية وخراجا، وبالتالي فإن دور هؤلاء الجديد لم يتغير في نظر عامة الناس عن دورهم في النظام الساساني القديم<sup>(٣)</sup>.

وفي سبيل جباية أكبر قدر ممكن، وذهب قدر مناسب لأولئك الدهاقين فسروا أي دخول جديد في الإسلام بأنه ليس يحققي وإنما هو هروب من دفع الأموال وإسقاط بعض بنوده وهو الجزية، ولهذا قاوم هؤلاء الدخول في الإسلام وحاربوا انتشاره في تلك الأقاليم، ويفسر (فلهوزن) هذه الحقيقة على أسس مالية محضة<sup>(٤)</sup>. هذا إن لم تكن تلتقي مع ميلهم الكامن في بقاء بني جلدتهم على معتقداتهم الفارسية السابقة، وأنه خير لهم من الدخول في الإسلام، لاسيما أن هذا البقاء يضمن للطبقة الجابية مالا أكثر على عكس التحول إلى الوضع الجديد الذي يفقدها كثيرا من ذلك المال، إذا ما قيس بعدد الأفراد وكثافة السكان هناك ثم ما يتبع الغنى من جاه وسلطان وسوف تسهم قلته في ضعف النفوذ والسلطان عند تلك الطبقة، وفي سبيل هذا لجأت أحيانا إلى رفع الجزية والضرائب عن الأتباع والمحيطين من أهل ملتهم السابقة بالدفع عنهم، أو إئصال المسلمين في مناطقهم أو الجدد منهم بالجزية، وجبي الأموال للتعويض وتغطية تلك السياسة وتحقيق النفوذ<sup>(٥)</sup>، وتكررت الشكوى من الدهاقين وإلحاحهم في فرض الجزية على من أسلم<sup>(٦)</sup>، وكان منهم يرى أن تحول أتباعه إلى الإسلام يفقده وسيلة استنزاف أموالهم بحكم توليه الجباية لها منهم<sup>(٧)</sup>. حتى وصف بعض الناس عمالهم في خراسان بأنهم سلطوا عليهم الدهاقين في الجباية، وسواء اشتدوا في أخذها من الكافة حتى من الضعفاء وهم معفون منها أصلا أم أنهم أسقطوها عن الأغنياء والصنائع فقد بقيت ربة في عنق الضعفاء ولم ينجهم منها حتى إسلامهم<sup>(٨)</sup>.

(٣) داينل دينيت : الإسلام والجزية ، ص ١٨٥ .

(٤) فلهوزن : تاريخ الدولة العربية ، ص ٤٤٠ .

(٥) داينل دينيت : الإسلام والجزية ص ١٩١ ، ١٩٥ ، الدوري : نظام الضرائب في خراسان في صدر الإسلام ،

مجلة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٩٦٤م مجلد ١١ ص ٨٧ .

(٦) الدوري : المرجع السابق مجلد ١١ ص ٨٠ .

(٧) فان فلوتن : السيادة العربية ص ٥٦ . (٨) الطبري ، ج ٧ ص ٥٦ .

ونتيجة لذلك هجر الناس قراهم إلى المدن، وتركوا أراضيهم الزراعية ذات الدخل الخراجي الهام في إيرادات الدولة، أما أهل الذمة فبالإضافة إلى ذلك فقد دخل كثير منهم في الإسلام إما عن تمكّن واقتناع أو لاسقاط الجزية عن رؤوسهم ، وكانت التهمة الأخيرة هي الشائعة .

وأدت سياسة الحجاج والي العراق وخراسان المتشددة في مختلف المجالات إلى سوء في الأحوال الاقتصادية آنذاك باغضاب الناس - وهم العنصر الفعال فيها - وقسرهم أحيانا وزادت في تدميرهم من عمالهم ودهاقينهم الآخرين ، وزادت هجرتهم نحو المدن وتناقص عدد أهل الذمة، وكتب العمال له «إن الخراج قد أنكسر وإن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار، فكتب الحجاج إلى عماله ليلغوا الناس «أن من كان له أصل في قرية فليخرج إليها»<sup>(٩)</sup>. ولكن انتقال كثير من الفلاحين وهم في الغالب من الموالي من قراهم إلى المدن كان لعاملين :

أولهما : جاء استجابة طبيعية لحاجة المدن وبدء غنى سكانها في هذا الوقت، ولا سيما عواصم الأقاليم والمدن التجارية، وظهور كثير من فرص العمل فيها المناسب لهؤلاء لاسيما عندما انشغل أهلها بالوظائف والجيش والتجارة وأصبحوا قادرين على تشغيل هؤلاء في أعمال ثانوية يحتاجها أهل المدن ويقبل هؤلاء بعائدها .

وثانيهما : أن النظام الإسلامي في الدولة يجيز لمن أسلم أن يبقى على أرضه ويدفع عنها الخراج فإذا انتقل منها يعفى منه<sup>(١٠)</sup>، ومع هذا - فيما يظهر - لم يكن دافعا قويا وراء انتقال الفلاحين إلى المدن، إلا أن جذب المدن لهم كان أقوى، فضلا عن ظهور ملكيات زراعية كبيرة تملك مساحات واسعة وقدرة مالية تستطيع مد الجسور وشق القنوات ورم البشوق وسحب مياه الأنهار، وبالتالي أدرك صغار الفلاحين - وهم سواد كبير - أنهم لا يستطيعون المنافسة ، ومن ثم فإن الاتجاه

(٩) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٤٣ ، ماهر حمادة : الوثائق، ص ٣٥٥ .

(١٠) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٤٣ - ١٤٤ .

للمدن يكون أحسن مردودا عليهم . وعندما حاول الحجاج مواجهة هذه الظاهرة ورد كل أناس إلى قراهم التي جاءوا منها كما وضح من قبل كانت العوامل التي دفعت هؤلاء إلى الانتقال لانتزال قائمة ، وتزداد وضوحا مع الوقت وبالتالي فإن الرغبة في العودة إلى أعمالهم السابقة لم تعد معهم وهي روح مهمة لنجاح العمل الزراعي ولكنها في هذه المرة كانت مفقودة ، وهو ما أثر على اقتصاد الدولة فيما بعد عندما عمل هؤلاء فيه مكرهين أو بدون رغبة ، أو عادوا للمدن بطرق وأوقات مختلفة .

وزيادة على ذلك فرض بعض الولاة ضرائب جديدة مثل تحصيل ثمن أدوات الكتابة في دواوين الدولة ، وكذلك بعض هدايا النيروز والمهرجان<sup>(١١)</sup> التي كانت معروفة من قبل عند دولة الفرس<sup>(١٢)</sup> . وقد عمد لها الدهاقنة أحيانا لتعويض مايفقدون نتيجة الدخول المتزايد في الإسلام ، ومخافة رفع الجزية أو ضريبة الرأس عن الداخلين فيه<sup>(١٣)</sup> . وقد استمر هذا حتى جاء الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه فأبطل هذه الضرائب في وقته<sup>(١٤)</sup> ، وذم ولاة العهد السابق في العراق والشام ومصر ومكة والمدينة وقال في مناسبة ذكرهم : « اللهم قد امتلأت الدنيا ظلما وجورا فأرح الناس »<sup>(١٥)</sup> .

ولما كان بعض الولاة قد جبى الخراج والجزية مجتمعة سواء كانت جزية عن الرؤوس أو خراجا عن العمل والمهنة ، فقد أدت هذه السياسة إلى تدمير أهل خراسان الذين أنفوا أن يدخلوا في الإسلام وتبقى الجزية في أعناقهم ، ولهذا جاءت إصلاحات عمر بن عبدالعزيز برفعها ، وكتب إلى الجراح بن عبدالله الحكمي أمير خراسان «أنظر من صلى قبلك فضع عنه الجزية»<sup>(١٦)</sup> وتأكدت هذه السياسة عندما

(١١) النيروز هو دخول فصل الصيف والمهرجان هو دخول فصل الشتاء وكان يحتفل بهما عند الفرس . أنظر :

نجدة خماش : الإدارة في العصر الأموي ص ٢٠٨ .

(١٢) أبويوسف : كتاب الخراج ص ١٣٠ ، أبو عبيد القاسم بن سلام : كتاب الأموال ص ٥٨ .

(١٣) دانيال دينيت : الإسلام والجزية ، ص ١٨٣ .

(١٤) أبويوسف : كتاب الخراج ، ص ١٣٠ ، أبو عبيد القاسم بن سلام : كتاب الأموال ، ص ٥٨ .

(١٥) ابن تفردي بزدي : النجوم الزاهرة ج ١ ص ٢١٨ . (١٦) الطبري ، ج ٦ ص ٥٥٩ .

أشخص أشرس بن عبدالله والي خراسان فيما بعد أبا الصيداء إلى بلاد ماوراء النهر فقام بدعوة أهل سمرقند ومن حولها إلى الإسلام على أن توضع عنهم الجزية<sup>(١٧)</sup>، وقد نتج عن هذه السياسة أن خراسان شهدت كفايتها المالية على الفور خلال هذا العهد، حتى أن خراجها فاض عن عطائها على الرغم من أن الخليفة كان مستعدا لبعث الأموال إليها لو حدث فيها عجز عن الوفاء بسداد العطاء، لكن واليه عقبه بن زرعة الطائي كتب له أن خراج خراسان يفضل ويزيد من الاعطيات فيها<sup>(١٨)</sup>.

وبالفعل أدت هذه السياسة والرخاء الذي شهدته خراسان إلى دخول كثير من سكانها في الإسلام طوعية في ظل إصلاحات الخليفة السابقة، وهذا أمر يغيض أنصار الوضع السابق على هذا العهد، ومنهم (غوزك) أحد الأمراء المحليين الدهاقين فقد سارع بمكاتبة أشرس بن عبدالله السلمي أمير خراسان فيما بعد يخبره بدعوى انكسار الخراج<sup>(١٩)</sup>. وتأثر أشرس برأيه فكتب إلى عماله أن خذوا الخراج ممن كنتم تأخذونه فأعادوا الجزية على من أسلم، فامتنع الناس عن دفعها وبرز سبعة آلاف من أهل الصغد بالقرب من سمرقند للقتال والاعتراض على قرار إعادة الجزية عليهم بعد أن أسلموا<sup>(٢٠)</sup>. ولما زاد القصد في تطبيق هذه السياسة إزاءهم استجاروا في مرحلة تالية هم وأهل بخارى بالترك<sup>(٢١)</sup>. وغاب عن الوالي أن (غوزك) كان يطمع في مزيد من السلطة والنفوذ، أو حتى الاستقلال وأن إجراءات أشرس سوف تؤدي إلى إنتشار الإسلام وكثرة أتباعه، وهذا يقوض طموحه ويقضي على آماله<sup>(٢٢)</sup>. والمعروف أن عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز كان قصيرا وتبعه بذلك عمر إصلاحاته، وبالتالي قصورا في فهم معنى الخراج وهل يشمل الجزية أو ضريبة الأرض حتى يزول اللبس ويستقيم المفهوم، ويستمر التطبيق سليما،

(١٧) المصدر السابق، ج ٧ ص ٥٥.

(١٨) المصدر السابق، ج ٦ ص ٥٦٨ - ٥٦٩.

(١٩) المصدر السابق، ج ٧ ص ٥٥.

(٢٠) المصدر السابق، ج ٧ ص ٥٥ - ٥٦.

(٢١) نفسه.

(٢٢) Gibb: The Arab Conquest in Central Asia, P. 69

ولأنما ذلك ينسجم مع سياسة الخلفاء الذين تلوا عمر بن عبدالعزيز ، ومظهر من مظاهر إضطراب أحوال الدولة في عهدهم . فقد جاء بعده الخليفة يزيد بن عبد الملك ( ١٠١ - ١٠٥ هـ ) فأمر بنقض ما أبرم عمر وعزل ولاته ، وعمد إلى كل ما صنعه مما لم يوافق هواه فردّه ولم يخف شناعة عاجلة<sup>(٣٣)</sup> . ومن مظاهر عدوله عن سياسة سلفه تعيينه ولاية كانوا من بطانة الحجاج متشربين بمنهجه العنيف ، متأثرين بشدة سياسته مثل محمد بن يوسف الثقفي أخ الحجاج الذي عين على اليمن من قبل فكان من سياسته فيها زيادة الخراج على أهلها<sup>(٣٤)</sup> . ومثل تعيينه ليزيد بن أبي مسلم كاتب الحجاج على ولاية إفريقية سنة ١٠١ هـ فلما حاول الوالي إبقاء الجزية على من أسلم في المغرب ثار عليه أهله فقتلوه ، وعينوا الوالي السابق محمد بن مسلمة وكتبوا إلى الخليفة بذلك فأقرهم وأنكر بالطبع ما فعل واليه<sup>(٣٥)</sup> كذلك أعاد الخليفة نفسه في مصر مارفع من جزية عن كنائسها وأساقفتها<sup>(٣٦)</sup>

كذلك تتبع بعض الولاة السابقين بالقتل والتضييق والمصادرة ، فقد أمر بقتل يزيد بن المهلب ومصادرة أموال آلّه<sup>(٣٧)</sup> إلى غير ذلك من الاجراءات المالية التي أغضبت شرائح مختلفة من المجتمع منها المسلم ، ومنها الذمي ، ومنها الشرقي ، ومنها المغربي ، ومنها ذو الجاه ، ومنها العادي ، وكلها تدل على سوء في الأوضاع المالية في الدولة واضطراب في إدارتها في عهد هذا الخليفة ، وسيكون لها آثارها في موقف الناس من الدولة وانصرافهم عنها في المستقبل ، يعضدها بعض المشكلات الأخرى التي عصفت بالبيت الأموي في أواخر حكمه حتى تعقدت هذه الآثار وعزت عن الإصلاح .

وجاء بعد يزيد الخليفة هشام بن عبد الملك ( ١٠٥ - ١٢٥ هـ ) وأعياه إصلاح سياسة سلفه على الرغم مما عرف عنه من أنه أحزم بني أمية<sup>(٣٨)</sup> . ويكره أن يدخل

(٢٣) الجهشيري : الوزراء والكتاب ، ص ٥٦ ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ج ٥ ص ٦٧ .

(٢٤) خليفة بن خياط : تاريخ خليفة ، ج ٢ ص ٤٨٥ ، ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ٥ ص ٦٨ ، ٧٨ .

(٢٥) الطبري : ج ٦ ص ٦١٧ ، الجهشيري : الوزراء والكتاب ، ص ٥٦ .

(٢٦) سيدة كاشف : مصر في فجر الإسلام ، ص ٢٣٢ .

(٢٧) الطبري : ج ٦ ص ٥٩٧ - ٦٠٣ . (٢٨) اليعقوبي : تاريخه ، ج ٢ ص ٣٢٨ .



بيت المال مالا لم يؤخذ بوجه حق، وقد كان في بعض الأحيان إذا ما أراد توزيع مال يشهد أربعين رجلا على حلاله، وأنه أعطى قبل ذلك كل ذي حق حقه<sup>(٢٩)</sup>. وهذا التحرز من قبل الخليفة في جمع المال وتوزيعه قد يعكس ما وقع فيه سلفه واجتئاب ثورة الناس وعتتهم وسخطهم عليه، والتأكيد لهم بنهج سياسة مختلفة محاطة بتدابير تحاول الإصلاح بوضوح.

وحاول في أواخر خلافته إصلاح الوضع الضرائبي في خراسان بواسطة واليه الحاذق نصر بن سيار حين أعلن أنه سوف يكون مانح المسلمين الذي يدفع عنهم ويحمل أثقالهم وأعباءهم المالية إذ يقول: «فأیما رجل منكم من المسلمين كان يؤخذ منه جزية من رأسه أو ثقل عليه في خراجه، وخفف مثل ذلك عن المشركين فليرفع ذلك إلى المنصور بن عمر يحوله عن المسلم إلى المشرك»<sup>(٣٠)</sup>.

وتوافد عليه أكثر من ثلاثين ألفا كانوا يؤدون الجزية عن رؤوسهم خلال أسبوع بعد سماعهم إجراءات نصر، وتصنيف الخراج وإسقاط الجزية<sup>(٣١)</sup>، وهذا يدل على الإجحاف والتذمر الذي كان يعانيه الناس من قبل في هذا المجال، حيث كان الولاة مطالبين بتقديم مبالغ معينة وثابتة للدولة، وأوقعتهم وسيلة جمعها في بعض الأخطاء التي نتج عنها بعض الاضطرابات والثورات<sup>(٣٢)</sup>. وكان من مظاهر سوء إدارة بعض العمال وقصور فهمهم هو إسناد جمع الضرائب في هذا الوقت إلى رؤساء الجماعات من يهود ونصارى ومجوس فأنحازوا إلى بني ملتهم، وأثقلوا سواهم بها، وعجل نصر بن سيار بعلاج الموقف وتغيير الحال وروايات المصادر الإسلامية واضحة في هذا المجال<sup>(٣٣)</sup> وإن حاول (فلهوزن) عدم فهمها ومال إلى عدم تصديقها<sup>(٣٤)</sup>.

(٢٩) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢٤٧.

(٣٠) الطبري: ج ٧ ص ١٧٣.

(٣١) نفسه.

(٣٢) الكبيسي: عصر هشام بن عبد الملك، ص ٣١٤.

(٣٣) الطبري: ج ٧ ص ١٧٣، ابن الأثير ج ٥ ص ٢٣٦.

(٣٤) تاريخ الدولة العربية، ص ٤٥٤.

ووصف المؤرخون إصلاحات نصر بن سيار في خراسان بأنها عمرت الأقاليم عمارة لم يعمر مثلها من قبل ، فقد أحسن الولاية والجباية فيه<sup>(٣٥)</sup> . إلا أن إصلاحات نصر جاءت في إقليم عانى من سوء الادارة المالية منذ وقت حتى كثرت فتنة أهله وثوراتهم ، مما جعله مناخا مناسبا لنجاح الدعوة العباسية وانتشارها فيه مما أثر في جدوى كل إصلاح هناك وأخذ الناس يتطلعون إلى الحكم الموحد . كذلك جاءت هذه الإصلاحات في أواخر الدولة الأموية أي في وقت كثرت فيه المشكلات ليس فقط في النظم المالية وإنما في سدة الحكم والسياسة وفي أقاليم متعددة على رأسها إقليم الشام مركز ثقل الدولة نفسها لتشهد السقوط بحاله بعد سبع سنوات فقط من آخر استتباب للأمر لها في المشرق .

ويشير الطبري إلى حدوث إنكسار في خراج العراق إبان ولاية خالد بن عبدالله القسري (١٠٥ - ١٢٠هـ) التي بلغت خمسة عشر عاما بلغ مجموع ما نكسر فيها مائة (مليون) درهم أي بمعدل ستة ملايين تقريبا عن كل سنة من ولايته<sup>(٣٦)</sup> وساهم في ذلك عدة عوامل من أهمها أن أملاك الوالي نفسه وابنه كانت معفاة من الخراج ، وكذلك ضياع الخليفة نفسه الذي أمر في وقت من الأوقات ألا يباع شيء من الغلال حتى تباع غلات أمير المؤمنين فتدنت الأسعار هناك إلى حد كبير<sup>(٣٧)</sup> . وهذا - إن ثبت - يناقض ماروي عن الخليفة من قبل أنه يشهد أربعين رجلا على حال المال الذي يوزعه .

ولهذا فإن الوالي الجديد يوسف بن عمر فرض على سلفه خالد القسري غرامات كبيرة قريبة من مبلغ الانكسار في الخراج الذي حدث في عهده إذ ألزمه وابنه وعماله بدفع تسعين مليون درهم ، ووصلت المصادرات في سبيل جمعه إلى حد بيع متاع خالد ومطاردة عماله وضربهم<sup>(٣٨)</sup> . إلا أن إجراءات يوسف بن عمر لم تحسن من

(٣٥) الطبري : ج ٧ ص ١٥٨ ، ابن الأثير ج ٥ ص ٢٢٧ .

(٣٦) ج ٧ ص ١٤٩ ، ١٥١ .

(٣٧) المصدر السابق ، ج ٧ ص ١٥٤ .

(٣٨) المصدر السابق ، ج ٧ ص ١٥١ ، الجهنياري : الوزراء والكتاب ، ص ٦٤ ، ابن الأثير ، ج ٥ ص ٢٢٥ .

مركز ولايته الاقتصادي وبالتالي دعم بيت المال في الدولة فقد كان يوسف يختزل بعض تلك الأموال لنفسه، ويقدم أخرى هدايا للحكام ومن حولهم من أصحاب النفوذ في البلاد للمحافظة على مركزه، أو يدفعها لمن يمكنه من التشفّي من منافسيه فقد وعد الخليفة الوليد بن يزيد بدفع خمسين مليون درهم، في مقابل إطلاق يده في تعذيب خصمه خالد القسري وهنا يتضح الهدف من إجراءات يوسف الأنفة بأنها لم يقصد بها الصالح العام، وإنما تحقيق أغراضه ومطامعه الشخصية، وإذا عرفنا أن المصادر لا تذكر لنا أملاكاً كبيرة ليوسف بن عمر فهي بمثل هذه المبالغ، وتحقيق تلك المطامح أدركنا أن جزءاً كبيراً منها كان يقتطع من أموال الخراج فإذا اتضح النقص فيه وسئل عنه اعتل «بتخريب ابن النصرانية»<sup>(٣٩)</sup> البلاد»<sup>(٤٠)</sup>. وعلى أية حال فإن سياسة العاملين خالد القسري ويوسف بن عمر لم تؤد إلى تحسن أو ارتفاع إيرادات الدولة من العراق فقد كانت تتلقى منه ما بين ٦٠ إلى ٧٠ مليون درهم في العام وهو مبلغ يقل عما كان يرسله سلفهما ابن هبيرة، ويعود ذلك لسوء تصرف الرجلين وتبذيرهما لكثير من الأموال على الرغم من أنها جمعت بطريقة لم تعرف التساهل<sup>(٤١)</sup>. إلا أنه لا يخرج عن مؤشر الدولة الذي كانت تعيشه منحدره نحو السقوط.

وفي مصر انتكست إصلاحات الخليفة هشام بسبب سياسة واليه المالية عبيد الله بن الحبحاب والي مصر أولاً والمغرب ثانياً، عندما حاول زيادة الخراج واشتد في معاملة أهل الذمة فيها عندما كتب للخليفة أن أرض مصر تحتمل الزيادة في الجزية وذلك بزيادة كل دينار قيراطاً. وهذا معناه فرض أعباء مالية جديدة عليهم واستمرار لسياسة ولاية الخليفة السابق فيهم فقابلوا هذا الاجراء بالثورة أيضاً في سنة ١٠٧هـ<sup>(٤٢)</sup>.

(٣٩) ابن النصرانية لقب أطلق على خالد بن عبد الله القسري نسبة إلى أمه لأنها كانت نصرانية، وقد عبره بعض خصومه بها ومنهم مسلمة بن عبد الملك. أنظر ابن الأثير، ج ٥ ص ٢١٧، ٢٢٤.

(٤٠) الطبري: ج ٧ ص ٢٣٣.

(٤١) الكبيسي: عصر هشام بن عبد الملك، ص ١٧٦.

(٤٢) الكندي: كتاب الولاة والقضاة ص ٧٣، المقرئ: الخطوط ج ١ ص ٧٩.

لاسيما أنه حتى من أسلم منهم في هذا الوقت لم ترفع الجزية عنه ، إذ نجد عامل خراج مصر في عهد عمر بن عبدالعزيز يخاطبه في أن الإسلام أضرب بالجزية وأنه يرى أن تبقى ولكن الخليفة الصالح يقبح رأي العامل ويأمره بوضع الجزية ويذكره بأن الرسول عليه السلام بعث هاديا ولم يبعث جابيا<sup>(٤٣)</sup> .

ولكن يظهر أن هذا لم يراع دائما بعد الخليفة عمر بن عبدالعزيز حتى أننا نجد أن والي مصر حفص بن الوليد فيما بعد يؤكد في سنة ١٢٧هـ إعفاء من يسلم من أهل مصر من الجزية فاعتنق الإسلام ٢٤ ألفا من أقباطها في تلك السنة<sup>(٤٤)</sup> ، حتى أن الخليفة العباسي الأول أبا العباس أكد - بعد هذا الوقت بقليل - أهمية تقرير هذا المبدأ في بداية قيام الدولة العباسية<sup>(٤٥)</sup> . وأمتدت سياسة ابن الجحباب المتشددة فأغضبت البربر في شطر ولايته بالمغرب وثاروا سنة ١١٧هـ وقتلوا ابن الوالي وعامله على طنجة<sup>(٤٦)</sup> نتيجة للأسباب المشار إليها أعلاه . وهذه الثورات كان الدافع لها مجابهة بعض الإجراءات المالية والعسف فيها في تلك الأقاليم ، وعلى الرغم من أن هشاما كان جادا في إصلاح الأحوال المالية والقضاء على التدمير والشكوى في الأمصار في مجالها إلا أن سياسة بعض ولاته فتت في عضده وأججت هذه المشكلات ضد الدولة<sup>(٤٧)</sup> . وقد توفي الخليفة دون حل لها ولم يكن الخلف بخير من السلف في مواجهتها فازدادت أوارا واستفحلت أكثر من ذي قبل .

وواضح أن المشكلات الاقتصادية كانت من أمور الدولة الأموية الخطيرة في أواخر حياتها ، وكان جمع الأموال وتنظيم إدارتها وحسن تصرفها محور إهتمام الخلفاء الأمويين المتأخرين ، وبدأ ذلك منذ عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز ، وقد عرفنا جهود يزيد بن عبد الملك في تنظيم الأمور المالية وضعف إدارته لها ، وجهود

(٤٣) المقريزي : الخطط ج ١ ص ٧٨ .

(٤٤) ساويرس : سير الأباء الطاركة ص ١١٦ - ١١٧ .

(٤٥) المصدر السابق ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٤٦) ابن الأثير : ج ٥ ص ١٩١ .

(٤٧) فرج الهوني : النظم الادارية والمالية ص ٢٧٣ .

خلفه هشام ومحاولته تلافي أخطاء سلفه فيها فلما جاء بعده الوليد بن يزيد أعاد سياسة والده المالية فأخذ يوزع الأموال دون نظام فزاد في أعطيات الناس جميعا عشرة دراهم وميز أهل الشام بعشرة أخرى<sup>(٤٨)</sup> . كما ضاعف الأعطيات لأهل بيته الذين وفدوا عليه في بداية عهده، كما استرضى أهل مكة والمدينة وأعاد ماقطعه عنهم هشام من قبل من عطائهم بسبب ميلهم لزيد بن علي في ثورته ضد الدولة الأموية<sup>(٤٩)</sup> . فقد أنفق في هذه الوجوه والسبل ماوجده حتى أفلس ووقع في ضائقة مالية<sup>(٥٠)</sup> حتى بدد بيت المال وما جمعه سلفه له بل أتهم هشاما بالجفوة للبيت الأموي وإضراره ببيت المال حتى أظهر أن سياسته سوف تكون إصلاحا لسياسة هشام المالية<sup>(٥١)</sup> . وكانت هذه السياسة أحد مظاهر ضعف حكمه العام في الدولة حين أعطى المال ليغطي هذا الضعف وليجمع به الأتباع حوله ويرضي العامة ويسكت المعارضين إن أمكن .

وعلى رأس من نقم عليه سياسته عامة أفراد بيته الأموي فثاروا عليه وذهب مقتولا على يد ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك الذي ركز في خطبته الأولى على أهمية نجاح السياسة المالية في الدولة، وضرورة جمع المال من وجوه الحققة وتصريفه في قنواته الصحيحة إذ يقول : «أيها الناس إن لكم علي ألا أضع حجرا على حجر ولا لبنة على لبنة ولا أكري نهرا ولا أكثر مالا ولا أعطيته زوجة ولا ولدا ولا أنقل مالا من بلدة إلى بلدة حتى أسد ثغر ذلك البلد الذي يليه وخصاصة أهله بما يعينهم ، فإن فضل فضل نقلته إلى البلد الذي يليه ممن هو أحوج إليه ، ولا أجمركم في ثغوركم فأفتنكم وأفتن أهليكم ولا أغلق بابي دونكم فيأكل قويكم ضعيفكم ، ولا أحصل على أهل جزيتكم ما يجلبهم عن بلادهم فيأكل قويكم ضعيفكم ويقطع نسلهم وإن لكم أعطياتكم عندي في كل سنة وأرزاقكم في كل شهر حتى تستدر المعيشة بين المسلمين فيكون أقصاهم كآدناهم . . . »<sup>(٥٢)</sup> .

(٤٨) الطبري : ج ٧ ص ٢١٧ .

(٤٩) نفسه .

(٥٠) حسين عطوان : الوليد بن يزيد ، ص ٣٦٠ .

(٥١) المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٦٩ .

(٥٢) الطبري : ج ٧ ص ٢٢٣ .

ثم أخذ يلغي إجراءات الخليفة السابق المالية ويعيد تقييم الأموال وتنظيم جمعها وصرفها حتى ألغى كثيرا من الأعطيات الزائدة، وأنقص الأخرى فلقبه المستفيدون من قبل بيزيد الناقص لانقصه العطاء تمشيا مع سياسته المالية المغايرة لسياسة الوليد ، ولكن هذا المصلح لم يمهل له الأجل فقد توفي بعد ستة أشهر من ولايته الخلافة والأوضاع المالية عادة تحتاج إلى عهد أطول من ذلك لإصلاحها . فلما جاء الخليفة التالي والأخير في عمر الدولة مروان بن محمد كانت كل المشكلات السياسية والحربية والمالية قد استفحلت وطر ناب الفتن المختلفة في كل مكان فانشغل بإعادة تنظيم الجيش الدعامة الأولى في مواجهة الأعداء في الداخل والخارج ، ثم ليتفرغ لمواجهة بقية المشكلات الإدارية والمالية لكن كانت الأخطار واختلاف مشاربها وطبيعتها السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية أكبر من جهود الخليفة وأصبح منحدر السقوط حادا في كل مجال ولا يمكن عزوه إلى عامل أو قصره على جانب واحد .

### كثرة القطائع :

كما أن هناك عاملا واضحا اثر على الحياة الاقتصادية في أواخر الدولة الأموية وهو كثرت الضياع الكبيرة وامتلاكها من علية القوم ، خاصة فقد أدى مع الوقت إلى وجود أراضى كثيرة تعرف بالقطائع ، وفي العصر الأموي كُثِرَت القطائع ويعيد الماوردي ذلك إلى إحتراق وثائق ديوان الدولة أثناء فتنة ابن الأشعث عام ٧٢هـ حيث أخذ كل قوم مايليهم من القطائع<sup>(٥٣)</sup>

وكان بعض الخلفاء ورجال بيتهم وبعض ولائهم على رأس من امتلكوا الضياع وتحديثنا المصادر - كما سيتضح بعد قليل - عن ضياع عدد من أولئك وأماكنها وأسمائها مثل ضياع الوليد وسليمان وهشام ومسلمة أبناء عبد الملك ومروان بن محمد ويزيد بن المهلب وخالد القسري بالشام والعراق والأردن وأرمينية ، ووصلت غلات بعضها إلى ثلاثة عشر مليون درهم سنويا (٥٤) . فمسلمة بن عبد الملك له

(٥٣) الماوردي : الأحكام السلطانية، ص ١٩٣ .

(٥٤) الجهشيارى : الوزراء والكتاب، ص ٦١ .

أملاك وقطائع كثيرة توزعت في أقاليم البطائح والجزيرة والشغور وقد أثرت ملكياته الكبيرة على أحوال صغار المزارعين في تلك المناطق ، وفي فترة من الفترات احتموا به وألجأوه أراضيهم مخافة تعدي الجباة عليهم<sup>(٥٥)</sup> . وكان هو يخشى إصلاحات عمر بن عبدالعزيز مخافة أن تطوله ، وظل قلقا حتى وفاة الخليفة<sup>(٥٦)</sup> .

ويذكر الطبري أن عمر بن عبدالعزيز كان يعجب كيف يتولى يزيد بن المهلب أمرا للمسلمين وهو يعطي الجارية من جواريه مثل سهم ألف رجل ، وإذا ما ذكر آل المهلب عنده يقول عنهم : « هؤلاء جبابرة الأرض ولا أحب مثلهم »<sup>(٥٧)</sup> . وبالع يزيدي بن عبدالملك في الحصول على القطائع وأخذ يكاتب واليه على العراق عمر بن هبيرة بأن يبحث عن كل أرض لم تقطع من قبل ويضمها للخليفة حتى ضج الناس من ذلك فأمسك الوالي<sup>(٥٨)</sup> .

واشتهر هشام بن عبدالملك بكثرة ضياعه وتعدد أملاكه في الشام والجزيرة والشغور والأردن ، وكان يتعزز به بعض الناس مخافة الجباة نظرا لغناه وقوة نفوذه كما فعل أهل بالس<sup>(٥٩)</sup> عندما شق لهم نهرا مقابل ثلث التاج<sup>(٦٠)</sup> ، كما أن أنهارا أخرى تنسب إليه مثل الهني والمري كانت تروى أملاكه الواسعة في أرض الجزيرة<sup>(٦١)</sup> . وبلغت غلات إحدى ضياع خالد القسري عشرين مليون درهم ، وحفر نهرا لضيعة أخرى بمبلغ خمسة ملايين درهم<sup>(٦٢)</sup> .

(٥٥) الأعظمي : الأمير مسلمة بن عبدالملك ، ص ١٢٠ .

(٥٦) ابن عدي : العقد الفريد ، ج ٤ ص ٤٣٧ .

(٥٧) الطبري : ج ٦ ص ٥٢٨ ، ٥٥٧ .

(٥٨) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٥١٠ .

(٥٩) بالس : بلدة تقع بالقرب من مدينة الرقة في أرض الجزيرة على نهر الفرات فتحها أبو عبيدة بن الجراح في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وكانت فيها أملاك لمسلمة بن عبدالملك وحفر فيها إحدى الترع فعرفت باسم نهر مسلمة .

انظر : ياقوت : معجم البلدان ، ج ١ ص ٣٢٨ .

(٦٠) البلاذري : فتوح البلدان ، ص ٢٠٦ .

(٦١) ياقوت : معجم البلدان ، ج ٥ ص ٤١٩ .

(٦٢) الطبري : ج ٧ ص ١٥١ - ١٥٢ .

وعلى هذا النحو توسع الأمويون - ولاسيما المتأخرين - في القطائع والأملاك الكبيرة، وكان أغلب المالكين لها هم من أفراد البيت الأموي وقوادهم وولاتهم وإشراف العرب المؤيدين لهم<sup>(٦٣)</sup>. وهذا يشجع على سيادة الملكيات الكبيرة وتركزها في أيدي قلائل واستمرار ذلك بالوراثة<sup>(٦٤)</sup>، وهو ما لم يألفه الناس في صدر الإسلام، وحذر منه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب مخافة أن يأتي الناس - والفقراء منهم خاصة - في المستقبل فيجدون الأرض قد قسمت وحيزت فلا يجدون لهم شيئاً<sup>(٦٥)</sup>.

ويظهر أنه مع الوقت تحول كثير من أراضي الدولة الصالحة للزراعة إلى قطائع، وبناء عليه تحول كثير أيضاً من أراضي الخراج التي يعود ريعها إلى بيت المال إذا استصلحت أو وزعت من قبل الدولة أو من تنبيه بمقابل تحول إلى أراضي عشرية يعود ريعها إلى أصحابها، ويدفعون للدولة عنها العشر فقط. وعلى الرغم من أن الخليفة عمر بن عبدالعزيز منع هذا الاتجاه ومحاولة الخليفة هشام الإبقاء عليه<sup>(٦٦)</sup> إلا أن الأمور انتكست، واستمر التصرف في الأرض والتوسع في الأراضي العشرية حتى قيام الدولة العباسية، وكان لهذا التحول أثره في الخراج وكسره<sup>(٦٧)</sup>، فلما جاء أبوجعفر المنصور أمر بإبطال ما حدث من تحول أراضي الخراج إلى أراضي عشرية منذ عام مائة<sup>(٦٨)</sup>. وقد أدى هذا الاجراء إلى زيادة إيراد الدولة بعكس ما كان الحال عليه من قبل<sup>(٦٩)</sup>.

ويرتبط بهذا ما ثبت من إنشاء قصور في ضواحي المدن والصحاري مثل قصري

---

(٦٣) فالجح حسين : حول الجزية والخراج بمصر في القرن الأول الهجري، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٣٠،

سنة ١٩٨٨م، ص ٦٠، ٦٢.

(٦٤) عواد الأعظمي : الزراعة والاصلاح الزراعي ص ٧٢.

(٦٥) يحيى بن آدم : الخراج ص ٤٤ - ٤٥.

(٦٦) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق، ج ١ ص ٥٨٧.

(٦٧) المصدر السابق، ج ١ ص ٥٩٦.

(٦٨) المصدر السابق، ج ١ ص ٥٩٦ - ٥٩٧.

(٦٩) محمد ضياء الرئيس : الخراج والنظم المالية، ص ٣٩٠.



الرصافة والزيتونة<sup>(٧٠)</sup> لهشام بن عبد الملك، وقصري الطوبة<sup>(٧١)</sup> والمشتي للوليد بن يزيد<sup>(٧٢)</sup>. وقد استفدت جهدا ومالا كبيرا بحكم مقام أصحابها والتألق في أنشائها وموقعها النائي، وكذلك ترف بلاط بعض الخلفاء المتأخرين واتساع ضياعهم وولاتهم ونفاسة هداياهم وكثرة هباتهم، وقد كان بعض الولاة يقوم بمدّ الموائد كل يوم حول داره، فقد كان الحجاج بن يوسف الثقفي يمد كل يوم ألف مائدة<sup>(٧٣)</sup>، وكان كل من عبدالعزيز بن مروان في مصر ويزيد بن المهلب في العراق يتخذ ألف خوان وجفنة لاطعام الناس<sup>(٧٤)</sup> وقد تطلب هذا مبالغ إضافية لتغطية هذه النفقات عدا راتب الوالي نفسه. وهذا كله له أثره في إنفاق المال دون رجوع عائد له، وقد يرتبط الحصول على هذه الثروة أصلا بسبب أو طريقة من بيت مال الدولة، بعد غياب سياسة المكاشفة، أو من أين لك هذا العمرية<sup>(٧٥)</sup>.

### أثر الفتن والثورات :

ومما أدى إلى استفاد أموال الدولة في أواخر عهدها كثرة الفتن والثورات، فقد كانت متعددة الظهور مختلفة الأهواء ظهرت في أقاليم عدة، ونشبت لأسباب عديدة مثل ثورة الأزارقة في العراق، التي استمرت سنوات طويلة وثورة الضحاك ابن قيس في الجزيرة التي انضم إليها بعض الأمويين أنفسهم، وثورة زيد بن علي العلوية في الكوفة سنة ١٢٢هـ في عهد هشام فقد جرد لها والي العراق يوسف بن عمر

(٧٠) يقع قصر الزيتونة غربي مدينة تدمر في سوريا بحوالي ٣٥ ميلا، ويقع قصر الرصافة شرقها بحوالي ستين

ميلا. فواز طوقان : الحائر بحث في القصور الأموية في البادية، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٧١) يقع قصر الطوبة في وادي الغدق شمالي العقبة بالأردن، المرجع السابق ص ٦١ - ٦٢ .

(٧٢) فواز طوقان : الحائر في القصور الأموية في البادية، ص ٥٧ - ٩٠ .

(٧٣) المبرد الكامل في اللغة والأدب، جزء ١، ص ٢٥١ .

(٧٤) الطبري : جزء ٦، ص ٥٢٤ .

(٧٥) اشتهر عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مساءلته لولاته ومراقبتهم ومحاسبتهم ومقاسمتهم أموالهم عند انتهاء ولايتهم، وكثيرا ما كان يسأل الواحد منهم من أين لك هذا ؟ وقد حاول الخليفة عمر بن عبدالعزيز التأسى به ومن ثم أصبحت هذه السياسة منهجا يتبع وينادي المخلصون في التاريخ بتطبيقه في الإدارة والحكم .

جيشاً أموياً تمكن من هزيمته وقتله بعد أن بايع له جمع كبير من أهل الكوفة، حتى أن والي الأموي تهدد أهل الكوفة بقطع أعطيائهم وأرزاقهم، وهدم دورهم ووصفهم بأنهم أهل بغى وخلاف<sup>(٧٦)</sup>. وكذلك الخلاف بين الوليد بن يزيد وابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك فقد كلف الأخير أكثر من مائة وخمسين ألف درهم، وعندما تباطأ الناس في الانضمام إلى صفه ومنازلة الوليد بعث مناديه يمنيهم بألف درهم حتى إذا تلكأوا زادهم إلى ألف وخمسمائة درهم فخرج منهم هذا العدد أيضاً<sup>(٧٧)</sup>. كذلك منى الوليد بن يزيد عبدالعزيز بن الحجاج قائد يزيد بخمسين ألف درهم إن هو أنصرف عنه، ولكن السيف حسم الأمر قبل أن يتم الاتفاق<sup>(٧٨)</sup>، وفي رواية أن يزيد كافأ قتلة الوليد العشرة بمائة ألف درهم<sup>(٧٩)</sup>. والأزمات في الحكم والثورات ضده تحرق الأموال بمثل هذه الصورة.

وأشد الثورات والاضطراب في أمر الدولة الأموية ما أحدثه مقتل الخليفة الوليد بن يزيد من إنقسام بين أفراد البيت الأموي نفسه بين مؤيد للخليفة المقتول ومؤيد للخليفة الجديد يزيد بن الوليد، وتبعهم أكثر أقاليم الدولة فقد ثار أهل حمص غضباً لمقتل الوليد وثار أهل عمان تأييداً للخليفة الجديد وشغب أهل فلسطين لاضطراب الأمر كله.

وقد أرهقت هذه الثورات بيت مال الدولة بإعداد الجيوش وتزويدها بما يلزمها من عدة ومال، كذلك فإن هذه الثورات أهلكت الزرع والضرع في المناطق التي نشبت فيها، وهي مناطق زراعية هامة في دعم موارد الدولة مثل إقليم الجزيرة وإقليم خراسان وغوطة دمشق وأدت إلى قلة سكانها ولاسيما المشتغلين منهم بالزراعة خاصة، إما بسبب القتل أو الانضمام إلى جيش أحد الطرفين أو النزوح إلى مناطق أخرى بعيداً عن مسرح الفتن والثورات. ففي خراسان مثلاً نجد أن كثيراً من

(٧٦) الطبري: ج ٧ ص ١٩١.

(٧٧) المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٤٣، ٢٤٦.

(٧٨) المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٤٩.

(٧٩) المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٥٢.

الفلاحين هجروا أراضيهم بسبب الفتن والثورات، وكسدت التجارة وانشغل الكسبة والصناع بغير مهنتهم، حتى حدثت فيها مجاعة سنة ١١٥ هـ بلغ سعر الرغيف خلالها درهما<sup>(٨٠)</sup>.

ويظهر وضوح تدهور الأحوال الاقتصادية في الدولة من خلال محاولة ولايتها مثل نصر بن سيار إصلاح نظام الضرائب في خراسان، ورفع الجزية عمن أسلم وبث روح المساواة بين أهلها في العطاء ولاسيما العرب منهم.

وكذلك من خلال مطالب بعض الثورات ضد خلفاء الدولة المتأخرين مثل ثورة زيد بن علي في الكوفة، والحارث بن سريح في خراسان التي غلبت على مطالبهما الإصلاح المالي مثل إسقاط الجزية عمن أسلم، والمساواة بين الناس في التعامل وإشراك الموالي في العطاء. ونلمس هذا العامل أيضا في ثورة البربر في المغرب ضد واليهم في بداية عهد هشام كما مر من قبل<sup>(٨١)</sup>. وكثرة الثورات ووضوح مطالبها في هذا المجال ومحاولة الولاة الإصلاح له دلالة في حدوث خلل في سياسة الدولة المالية وإضطراب اقتصادها في عهدها الأخير. وقد كانت إصلاحات الخليفة عمر بن عبدالعزيز ونصر بن سيار بعد ذلك محاولتين جادتين لإصلاح ذلك الخلل والإضطراب ولكن ليس كل الخلفاء المتأخرين مثل عمر وليس كل ولاة الأقاليم وجباتها مثل نصر. ولدينا هنا مؤشران يندرجان تحت مفهوم تدهور موارد الدولة في هذا الوقت الأول، إن البون شاسع بين موارد الدولة الأموية في عهدها المتأخر وبين موارد الدولة العباسية في صدر عهدها، إذ بلغت في الأول أكثر من ٢٥٠ مليون درهم وبلغت في الثاني ٥٠٠ مليون درهم<sup>(٨٢)</sup>، والفرق بين الرقمين يصل إلى الضعف وهو فرق كبير بدون شك.

أما المؤشر الثاني فهو أن فترة أواخر الدولة الأموية تشابه فترة الصراع بين الأميين والمأمون في تاريخ الدولة العباسية، إذ لأول مرة يقتل الخليفة في تاريخ الدولتين

(٨٠) المصدر السابق، ج ٧ ص ٩٢.

(٨١) الحشيارى: الوزراء والكتاب، ص ٥٦، فإن فلوتن: السيادة العربية، ص ٦٥ - ٦٦.

(٨٢) محمد ضياء الرئيس: الخراج والنظم المالية، ص ٢٥٨، ٤٩٣.

فضلا عما جرى خلال الفترتين من اضطراب الأمور وسوء الأوضاع المختلفة وقد انحدرت موارد الدولة العباسية خلال تلك المرحلة بمقدار مائة مليون درهم لتبلغ إجمالا خلال هذا الوقت ٤٠٠ مليون درهم ، في حين بلغت في عصر الرشيد ٥٠٠ مليون درهم<sup>(٨٣)</sup> . ولاشك أن موارد الدولة الأموية في السنوات الأخيرة من عهدها انحدرت وإن لم تقدم لنا المصادر حسابا لمجمل إيراداتها بعد عصر هشام ، وهو أيضا مظهر من مظاهر اضطراب الأمور وقتذاك .

### مركز الدولة المالي :

ومن أهم العوامل التي كان لها أثر في الحياة الاقتصادية في الدولة الأموية ضعف مركزها المالي ، فمنذ تعريب العملة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان أصبح للدولة الإسلامية مركز مالي متميز وثقل مستقل عن العملة البيزنطية التي كان مرتبطا بها من قبل ، وأصبح الدينار والدرهم الإسلاميان هم العملة السائدة في أراضي دولتهما ، ومعروف أن الأول سك من الذهب والثاني من الفضة ، وساد استخدام الدينار في المناطق الوسطى والغربية كبلاد الشام ومصر والمغرب والأندلس ، في حين ساد استخدام الدرهم في المقاطعات الشرقية كالعراق وفارس وبلاد ماوراء النهر ، ويرتبط هذا بماضي استخدام كل من الذهب والفضة في هذه المناطق قبل الفتح الإسلامي ، كما دعمه بعد علاقات تلك الأقاليم بما يليها من أسواق العالم آنذاك وقبولها للذهب أو الفضة<sup>(٨٤)</sup> .

ولهذا مثلا أدى إنفتاح الدولة نحو الشرق ووصول حدودها إلى بلاد الصين وتوثق علاقاتها التجارية مع أسواقه مثل بلاد الهند وسيلان والصين أن تعتمد في جهاتها الشرقية على الفضة وهي أقل قيمة وتداولاً من الذهب ، ولاسيما في الأسواق البيزنطية المجاورة التي قد لا يقبلها تجارها ثمنا لسلعهم ، بل جذبت الدينار

(٨٣) قدامة بن جعفر : الخراج ، ص ١٦٣ - ١٦٨ ، الجهشباري : الوزراء والكتاب ، ص ٢٨١ ، ٢٨٨ ، محمد ضياء الرئيس : الخراج والنظم المالية ، ص ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ .

(٨٤) محمد ضياء الرئيس : الخراج والنظم المالية ، ص ٢٢٤ ، عبدالله محمد السيف : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي ، ص ١٤٠ .

الإسلامي وهو الذي كان سائدا في وسط الدولة وغربها وأنتشر هناك على نطاق واسع بعد أن عرفت الدرهم فقط من قبل<sup>(٨٥)</sup>

كذلك أدى توقف تلك الصلات التجارية وتدفق سلع المشرق نحو الأسواق الإسلامية إلى أن ذهب كثير من النقد الإسلامي في هذا العصر عن طريق صلاته بالشرق<sup>(٨٦)</sup> وهو تسرب أثر مع الوقت في مركز الدولة المالي لأن تعويضه العائد لها كان قليلا بسبب عدم استيراد تلك البلدان السلع الإسلامية في المقابل فقد كانت أسواق خام وليست أسواق استهلاك، تكتفي بالتصدير عن الاستيراد فهي منطقة جذب للنقد الإسلامي واعتمد التعويض عنه فقط على مدى تصريف تلك السلع ومردودها في الأسواق الإسلامية وما وراءها من أسواق في الغرب ولكن هذا لم يتم كما ينبغي في الدولة الأموية أو على الأقل بالصورة التي كانت عليها في العصر العباسي بعد ذلك ووضوح الوساطة التجارية فيه بين الشرق والغرب برا وبحرا .

وأمر آخر في هذا المجال هو أن كثيرا من سلع الشرق والشمال كالأطياب والكافور والفراء كانت غالية الثمن ، وأقبل عليه القوم على إقتنائها حيث أقدم بعض الخلفاء وأبناؤهم ورجالهم وأغنياء المجتمع على شراء نفائس الأشياء والمقتنيات وتأنقهم في ذلك وصل إلى درجة المبالغة أحيانا .

وأدى كل ذلك إلى تسرب الذهب والفضة إلى أسواق تلك السلع وفقدت السوق الداخلية بذلك كثيرا من النقد المتداول دون أن يكون لذلك عائد مالي أو عيني يدعم بيت مال الدولة أو يوفر سلعة هامة يستفيد منها عامة الناس في أسواقهم ومعاشهم .

ومما أثر في مركز الدول الأموية المالي في عهدها الأخير أن العملة البيزنطية قوي مركزها في هذا الوقت بسبب حركة تحطيم الأيقونات في بيزنطة في الفترة

---

(٨٥) موريس لمبار : الذهب الإسلامي منذ القرن السابع إلى القرن الحادي عشر . بحوث في التاريخ الاقتصادي ، ص ٦٧ .

(٨٦) صالح العلي : التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ، ص ٢٤٤ .

١٠٨ - ٢٢٨ هـ / ٧٢٦ - ٨٤٢ م ، حيث أعادت هذه الإجراءات جزءا كبيرا من ممتلكات الكنائس والأديرة الذهبية إلى التداول بعد سكها من جديد<sup>(٨٧)</sup> ، وبالتالي انتعش الاقتصاد البيزنطي وأصبحت العملة البيزنطية (النوميزما) لقوتها وفورتها ثمنا مناسباً للسلع المجلوبة للأسواق هناك ، ومن الممكن أن تدفع مباشرة إلى مصادر تلك السلع دون الحاجة إلى وسطاء مسلمين أو غيرهم ، وهذا بدوره أثر في العائد المالي بالنسبة للمسلمين آنذاك من جراء قيامهم بدور الوسيط التجاري من قبل .

كما أن تجارة الغرب الأوربي الخارجية كثرت في هذا الوقت نتيجة لغزوات البرابرة وطبيعة حياتهم ومتطلباتهم البسيطة ، وكذلك لاضطراب أوضاع البحر المتوسط وعدم استقراره بسبب الصراع بين المسلمين والبيزنطيين في عرضه حول السيطرة على موانئه وجزره وهو المعبر الهام لتجارة الشرق نحو الغرب حتى أصبح الاقتصاد الأوربي ريفي الطابع كما يقول إدوارد بروي<sup>(٨٨)</sup> .

وأثرت تلك الأوضاع الجديدة في أوروبا في إقتصاد الدولة الأموية عندما فقدت الأرباح التي كانت تعود عليها من جراء جلب سلعها أو السلع الأخرى التي تمر عبر أراضيها إلى أوروبا . وأخيرا فإن مركز الدولة الأموية المالي تأثر بثلاثة أمور هي أن تعريب النقد يحتاج إلى وقت طويل حتى يستقر وتجنّى فوائده ويعترف به في أسواق التجارة في الخارج وقد قصر عمر الدولة قبل أن يتحقق ذلك تماما .

الأمر الثاني أن السلع القادمة إلى أسواق الدولة استنفدت كثيرا من نقدها لاسيما تلك الغالية الأثمان من نفائس الشرق والشمال كالأطياب والفراء .

أما الثالث فهو أوضاع أسواق بيزنطة وما اعترأها من أكتفاء واعتماد في تجارتها على غير المسلمين وطرق التجارة عبر بلادهم ، وكذلك بالنسبة لأوروبا التي غلب على اقتصادها الطابع المحلي آنذاك مما أثر في إقتصاد الدولة الأموية نتيجة إلى إنقطاع صادراتها إلى هناك على نحو ماسبق إذ من المعروف أن إقتصاد أي دولة يتأثر بأوضاع الأسواق التجارية في الدول المجاورة لها .

(٨٧) موريس لمبار : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٨٨) تاريخ الحضارات العام ، العصور الوسطى ، ج ٣ ص ٩٧ .

وخلاصة القول أن عناصر مختلفة في الحياة الاقتصادية في أواخر الدولة الأموية تبلورت لغيرت صالحتها وأثرت بوضوح في تحديد نهايتها وأدى سوء إدارتها وأثارها في الداخل والخارج إلى تعدد مشكلات الدولة، وتنوع جوانبها حتى تشابكت وتعقدت الأوضاع وظهر التذمر في كل مكان وفشلت الدولة في المواجهة وأفلت شمسها ويمكننا القول أن لذلك الأfol أسبابا سياسية تتعلق بنظام الحكم والادارة وأخرى اقتصادية تتعلق بالخراج والجزية وإدارتهما وبالسلع والطرق التجارية وأسواق العملة ومركزها والقطائع وأثرها، والأولى أظهر وأوضح والثانية مؤثرة وفاعلة وقد لا يستويان في الأهمية ولكن يشتركان في النهاية .

## المصادر والمراجع

- ابن الأثير : عز الدين علي بن محمد  
الكامل في التاريخ . دار صادر ودار بيروت . بيروت ١٩٦٥ م .
- البلاذري : أبو العباس أحمد بن يحيى :  
فتوح البلدان ، تحقيق عبدالله الطباع وأخيه . دار النشر للجامعيين . بيروت  
١٩٥٧ م .
- بروي : ادوارد  
تاريخ الحضارات العام . العصور الوسطى . ترجمة يوسف وفريد داغر .  
منشورات عويدات . بيروت ١٩٦٥ م .
- ابن تغري بردي : جمال الدين أبوالمحسن  
النجوم الزاهرة تقي ملوك مصر والقاهرة . القاهرة ١٩٦٣ م .
- الجهشياري : أبو عبدالله محمد بن عيدوس :  
كتاب الوزراء والكتاب . تحقيق مصطفى السقا وزملائه . مطبعة البابي  
الحلبي . القاهرة ١٣٥٧ هـ .
- حسين عطوان :  
الوليد بن يزيد . دار الجيل . بيروت ١٩٨١ م .
- ابن خرداذبة : عبيد الله بن عبدالله :  
المسالك والممالك . نشر دي غويه . ليدن ١٩٨٩ م .
- خليفة بن خياط :  
تاريخ خليفة بن خياط . تحقيق سهيل زكار . منشورات وزارة الثقافة السورية  
دمشق ١٩٦٨ م .



داينال داينيت :

الجزية والإسلام . ترجمة د . فوزي جاد الله . نشر دار مكتبة الحياة ببيروت  
١٩٥٩ م .

ساويرس بن المقفع :

سير الآباء البطارقة . باريس ١٩٠٧ م .

السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر :

تاريخ الخلفاء . تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد . المكتبة التجارية  
الكبرى . القاهرة ١٣٧١ هـ .

صالح العلي :

التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري ط ٢  
دار الطليعة . بيروت ١٩٦٩ م .

الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير :

تاريخ الرسل والملوك . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٤ . دار  
المعارف . القاهرة ١٩٧٩ م .

ابن عبدربه : أحمد بن محمد :

كتاب العقد الفريد . تحقيق أحمد أمين وزميليه . لجنة التأليف والترجمة  
والنشر . القاهرة ١٩٤٤ م .

عبدالعزیز الدوري :

نظام الضرائب في خراسان في صدر الإسلام . مجلة المجمع العلمي  
العراقي . المجلد الحادي عشر . بغداد ١٩٦٤ م .

عبدالله بن محمد السيف :

الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي .  
الرياض ١٤٠٣ هـ .

ابن عساكر : الحافظ على بن الحسن :  
تاريخ مدينة دمشق . تحقيق صلاح المنجد . دمشق ١٩٥١ م .

عواد مجيد الأعظمي :

- الأمير مسلمة بن عبد الملك ، اتحاد المؤرخين العرب . بغداد ١٩٨٠ م .
- الزراعة والاصلاح الزراعي في عصر صدر الإسلام . بغداد ١٩٧٨ م .

فالح حسين :

حول الخراج والجزية بمصر في القرن الأول الهجري . مجلة العلوم  
الانسانية . عدد ٣٠ ، الكويت ١٩٨٨ م .

فان فلوطن :

السيادة العربية . ترجمة حسن إبراهيم ومحمد زكي إبراهيم . ط٢ نشر مكتبة  
النهضة المصرية . القاهرة ١٩٦٥ م .

فرج الهوني :

النظم الادارية والمالية . الشركة العربية للنشر والتوزيع . بنغازي ١٩٧٦ م .

فلهوزن : يوليوس

تاريخ الدولة العربية . ترجمة محمد عبدالهادي أبورية .  
لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٦٨ م .

فواز طوفان :

الحائر . بحث في القصور الأموية في البادية . وزارة الثقافة والشباب الأردنية .  
عمان ١٩٧٩ م .

قدامة بن جعفر :

الخراج وصناعة الكتابة . تحقيق محمد الزبيدي . وزارة الثقافة والاعلام العراقية .  
بغداد ١٩٧٩ م .

الكبيسي : عبدالمجيد محمد

عصر هشام بن عبد الملك . بغداد ١٩٧٥ م .

لمبار : مورييس :

الذهب الإسلامي منذ القرن الثامن إلى القرن الحادي عشر الميلادي .  
بحوث في التاريخ الاقتصادي . ترجمة توفيق اسكندر . نشر الجمعية التاريخية  
المصرية . القاهرة ١٩٦١ م .

الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد :

الأحكام السلطانية ط ٣ . مكتبة البابي الحلبي . القاهرة ١٩٧٩ م .

ماهر محمد حمادة :

الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصر الأموي . مؤسسة الرسالة بيروت  
١٩٧٤ م .

المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد :

الكامل في اللغة والأدب . دار الكتب العلمية . القاهرة ١٩٨٧ م .

محمد ضياء الدين الرئيس :

الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية . ط ٤ . دار الأنصار القاهرة ١٩٧٧ م .

المقرئزي : تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي :

الخطط المقرئزية . دار صادر . بيروت (بدون تاريخ) .

هايد : ف :

تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى . ترجمة أحمد محمد رضا  
الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٨٥ م .

ياقوت الحموي :

معجم البلدان . دار صادر ودار بيروت . بيروت ١٩٧٩ م .

يحيى بن آدم :

كتاب الخراج . دار المعرفة . بيروت ١٩٧٩ م .

اليقوبي : أحمد بن أبي يعقوب :  
تاريخ اليعقوبي . دار صادر ودار بيروت . بيروت ١٩٦٠ م .  
أبويوسف : يعقوب بن إبراهيم :  
كتاب الخراج . ط ٢ . المطبعة السلفية . القاهرة ١٣٨٢ هـ .

Gibb, H :

The Arab Conquest in Central Asia, London 1952.